أثر الحكم الرشيد
على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية

أ. د. محمد محمود العجلوني
قسم العلوم المالية والمصرفية
نائب عميد كلية الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتكمن أهمية ذلك في الوقت الذي تمر فيه معظم الدول العربية بحركات إصلاحية هدفها تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد. ذلك أن المجتمعات أصبحت تُدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي إنما ناشئ عن الحكم غير الصالح. وبالتالي، ناقش البحث بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي باستخدام الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت. وقد تم تطبيقه على مؤشرات الحاكمية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011. وبهدف التأكد من اتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الاقتصادي، وليس العكس، فقد تم عنقدة البيانات واستخدامها في نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي، الذي أكدت نتائجه ما تم استنتاجه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ إن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الاقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديموقراطي، وعدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

الكلمات المفتاحية: *التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الحكم الرشيد، الحكمانية، الحاكمية*

المقدمة

تتعرض هذه الدراسة لإحدى الجدليات الأساسية المتصلة بتطبيق مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استكشاف مدى تطبيق وتأثير هذا المفهوم في الدول العربية. وتُعتبر هذه الدراسة من النوع الاستشرافي الذي يسعى إلى التنبؤ بمدى نجاح المبادرة. وتأتي هذه الدراسة جزءاً من المحاولات التقويمية التي بدأت مع الربيع العربي نتيجة لتداعيات ومضاعفات برامج التكيف الهيكلي التي طُبّقت في بعض الدول العربية في التسعينيات من القرن العشرين وانفلات زمام الاقتصاد من يد الحكومة لصالح قطاع الأعمال نتيجة لبرامج التحرر الاقتصادي

* تم استلام البحث في أكتوبر 2016، وقبل للنشر في ديسمبر 2017، وتم نشره في ديسمبر 2019.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2019.66844

والخصخصة في العقد الأول من هذا القرن الواحد والعشرين، إضافةً إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وتأثيراتها على البطالة والفقر، في الوقت الذي شاهدت فيه الشعوب العربية انتقال الأُصول الاقتصادية لدولهم ليد مجموعة من رجالات الأعمال الطارئين الذين لم يُعرف عنهم سابقاً مساهمات اقتصادية وطنية. كل ذلك ساهم في طرح قضية الإصلاحات بعنف في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وربطها بمسألة التنمية الشاملة والمستدامة.

لذلك أصبحت الحاكمية مسألة ملحة في عصرنا الحالي لأنها تُشكل منظومة شاملة قادرة على تخفيف الصراع وتزيد الإندماج والتفاعل بين مختلف الأطراف، وذلك بزيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز (Hitt et al., 2003)، وتعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة والحصول على التمويل المطلوب، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة وحسن توزيع الخدمات وإدارتها، بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للأعمال (Alter, 2003) وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الشركات وتعظيم الفائدة منها (العبد، 2004). وبالتالي، يجب أن تكون الحاكمية الرشيدة من الأهداف الاستراتيجية للدول العربية، حتى تستطيع الانتقال بسلام من هذه المرحلة العاصفة إلى بر الأمان.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، من حيث إنها تحاول أن تربط بين الحاكمية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، واستكشاف هذه العلاقة من خلال نموذج اقتصادي قياسي. وفي سبيل ذلك تتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء رئيسة. فبالإضافة إلى هذه المقدمة، يناقش الجزء الثاني الخلفية النظرية للدراسة من حيث تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وعناصره وأشكاله ومؤشراته وآلياته، والتنمية المُستدامة وأهدافها، والعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة. وأما الجزء الثالث فيقدم اختبارات الدراسة والتحليل، من خلال اشتقاق فرضيات الدراسة، واستعراض بياناتها ونماذج الدراسة ويناقش نتائجها بالتحليل. وأخيراً، يختتم الجزء الرابع الدراسة باستعراض أهم النتائج ويُقدم مُلخصاً بأهم التوصيات.

الإطار النظري للدراسة

يستعرض هذا الجزء الخلفية النظرية للدراسة من حيث تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وعناصره وأشكاله ومؤشراته وآلياته، والتنمية المُستدامة وأهدافها، والعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة.

1- الحكم الرشيد (Good Governance)

جاء في "لسان العرب" لابن منظور ما يُمكن أن يُستدل به على معنى الحكم الرشيد أن "من صفات الله (عز وجل) الحكم والحاكم. بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها. وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وبمعنى قادر عليه. حكمت بمعنى منعت: قيل الحاكم بين الناس، لأنه يمنع الظالم عن الظلم. أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، والحكم: هو القضاء وجمعه أحكام، حكم: قضى، والحاكم منفذ الحكم".

وحديثاً، الحكم هو ما تفعله الدولة، والحكم الرشيد هو ما يجب أن تفعله الدولة. وعلى الرغم من الاتفاق على مفهوم الحكم، أي إدارة الدولة، إلا أن مفهوم الحكم الرشيد أكثر تحدياً (Landman & Hausermann, 2003). إذ إن هذا المفهوم بحاجة إلى تأصيله وقياسه والتحقق منه وتحديد أبعاده ومكوناته للوصول إلى مفهوم عملياتي له (Avellaneda, 2006). فهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الرشيد، وذلك عائد إلى اختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية والإنسانية.

فقد عرف كاتو وآخرون (Kato et al., 2000) الحاكمية بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة، بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات. وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development Report, 2002)،

فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسئولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". بينما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فهو سياسي ويشير إلى "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". وأما تعريف البنك الدولي (The World Bank, 1992) فهو اقتصادي يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1995) التي تُعرف الحكم الرشيد بأنه "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (Weiss, 2000).

ومما لا شك فيه أن تباين تعريفات الحكم الرشيد يؤدي إلى إشكالية قياسه. فمن جهة، تتضمن هذه التعريفات مفاهيم صعبة القياس، مثل رفاه الإنسان وقدرات البشر والخيارات والفرص والحريات (كما في تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية) وآليات وعمليات التعبير عن مصالح الناس الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والتقاليد واختيار القائمين على السلطة (كما في تعريف البنك الدولي) واستخدام السلطة والرقابة (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ومن جهة أُخرى، تتكون هذه التعريفات من مصطلحات تمثل نتائج وليس مدخلات مثل رفاه الإنسان (تقرير التنمية الإنسانية العربية) الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وقدرة الحكومات على إدارة الموارد (كما في تعريف البنك الدولي) تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (Kemp et al., 2005) and (Avellaneda, 2006).

وعلى أية حال، فما يعنينا هنا هو دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي الكلي. حيث يوضح نورث (North, 1990) أهمية التمييز في التحليل بين قواعد اللعبة (المؤسسات) واللاعبين (الأفراد والمنظمات) وطريقة اللعب (الحاكمية). ذلك أن جذور مفهوم الحكم الرشيد تعود إلى المساهمات النظرية للاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics) التي ظهرت من خلال أعمال نورث وثوماس (North & Thomas, 1973) ونورث (North, 1990) وأُوسلون (Oslon, 1982 & 1997) وغيرهم.

والتحليل التقليدي للحكم الرشيد من وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي مبني أساسًا على التحليل النيوكلاسيكي (Neoclassic) لدور الدولة في التنمية الاقتصادية، الذي يقرر بشكله النيوليبرالي (Neolibral) أن كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية والحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير والالتزام بالديموقراطية وحماية مصالح الأغلبية. وهذا بالطبع مبني على افتراض أن السوق يعمل بشكل كفؤ بما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية. وبالتالي يفترض هذا النموذج الاقتصادي أن التنمية الاقتصادية يُمكن تحقيقها من خلال الحد من الفساد وحماية حقوق الملكية والالتزام بالديموقراطية وحماية مصالح الأغلبية (Khan, 2004). وقد تبع هذه النظريات دراسات اقتصادية تطبيقية عديدة بهدف إظهار العلاقة الموجبة بين تحسين مؤشرات الحكم الرشيد والأداء الاقتصادي، مثل ناك وكيفر (Knack & Keefer, 1995) وماورو (Mauro, 1995) وبارو (Barro, 1996) وكوفمان وآخرون (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 & 2010).

أما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مسألة الحكم الرشيد، فتمثلت باتجاهين رئيسين: الأول، تُعبر عنه مدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب أيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح. والاتجاه الثاني، وتُعبر عنه نظرية التعلم (Learning Theory) والتي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة من الخارج في الفكر والممارسة (توفيق، 2005) و(Uddin & Choudhury, 2008).

مما سبق يتضح بأن الحاكمية ذات أبعاد (Dimensions) مختلفة، منها **البُعد السياسي** الذي يتعلق وبطبيعة السلطة السياسية (Adetiba & Rahim, 2012) وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي (كريم، 2004) وبالسياسة العامة على مستوى الدولة (شريف، 2008)، والإنسان (Parihar, 2012) وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وأحد شروط التعامل معها (Matheson, 2004). و**البُعد الاقتصادي** الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد (العبد، 2004)، ويرتبط هذا البُعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد. و**البُعد الإداري** الذي ينظر إلى الحاكمية (Corporate Governance) كأساس لإدارة الشركات (Daradkah & Ajlouni (2007) ;Ajlouni (2013)). و**البُعد الاجتماعي** الذي يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها والإصلاح المجتمعي (Riley, 2003).

نظراً لاختلاف مفهوم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه. فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على معايير إنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على معايير سياسية، والبنك الدولي يركز على معايير اقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على معايير إدارية. ونظراً لأن مصطلح الحكم الرشيد مرتبط بتطبيقات كوفمان وآخرون (Kauffmann et al. 2004 & Particularly, 2010) في البنك الدولي، الذي حدد طرق قياس ستة معايير للحكم الرشيد على مستوى دول العالم (Worldwide Governance Index)، وهي التي سوف تستخدمها هذه الدراسة في جانبها التطبيقي، فسوف يقتصر ذكرنا على هذه المعايير الستة فقط، والتي تُعتبر مبادئ الحكم الرشيد، وعلى النحو الآتي:

أ- المشاركة والمسألة (Voice and Accountability): وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

ب- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

ج- فعالية الحكومة (Government Effectiveness): أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

د- جودة التشريع (Regulatory Quality):وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهمًا كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

هـ- سلطة القانون (Rule of Law): يعني أن الجميع، حكّاماً ومسئولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

و- مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption): وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية. واستناداً إلى هذه الفرضية، سوف تقوم هذه الدراسة باختبار مدى تأثير تطبيق مبادئ (معايير) الحكم الرشيد في الدول العربية على النمو الاقتصادي.

2- التنمية المُستدامة (Sustainable Development)

لقد كانت، وما تزال، التنمية الاقتصادية والعوامل المؤدية لها محل اهتمام علم الاقتصاد منذ نشأته. فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار والعدالة في توزيع الدخل القومي. ويحتل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) مركز القلب في التنمية الاقتصادية، لأن النمو يعني التشغيل والاستقرار. ولكنه، مع ذلك لا يضمن عدالة التوزيع. وهذه مسألة مهمة، وخاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث سوء توزيع الدخل سمة هذه الدول. ومن هنا ظهرت الأهمية لتعريف التنمية لتشمل ما هو أشمل من النمو الاقتصادي الحالي ليتضمن العيش الكريم للجميع والقدرة على الاستمرار الدائم والموثوق والعادل في المستقبل، أي التنمية المُستدامة. وقد ظهر أول تعريف لها في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (The World Commission on Environment & Development - WCED, 1987)، المعروف باسم «تقرير براندتل» (Brundtl and Report) بأنها تلك التنمية التي تُلبي الحاجات الحالية بدون أن تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها.

وبالتالي فإن جوهر التنمية المُستدامة وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية والاعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال. ويلاحظ التقرير بأن التنمية المُستدامة عملية مستمرة للتغير حيث يكون استغلال الموارد الطبيعية والاتجاهات الاستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق احتياجاتها. وبالتالي فالتنمية المُستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية (WCED, 1987: 9). وعربياً، فقد كان من أبرز المحاولات لتعريف التنمية المُستدامة ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 من أن "التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي ". حيث يُلاحظ في تعريف التقرير التركيز على الجانب السياسي. وعليه، فالتنمية المُستدامة، كما الحاكمية الرشيدة، ذات أبعاد مختلفة (Ukaga et al., 2010).

وإجمالاً، يُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المُستدامة، هي (1) التنمية الاجتماعية التي تعترف باحتياجات جميع أفراد المجتمع بالتساوي (Parihar, 2012). (2) الحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية. (3) الاستخدام الحكيم والكفؤ للمصادر الطبيعية بما يضمن استمرارها بدون ضرر أو زوال أو تدمير. (4) المحافظة على نمو اقتصادي عالي وتشغيل كامل مستمر ومستقر (Bartle and Vass, 2006).

وبالنظر إلى هذه الأهداف، فإن قياس الاستدامة يجب أن يرتكز على الترابط الهيكلي طويل الأمد بين الاقتصاد والطاقة والبيئية والمجتمع. وبالتالي، فإن مؤشرات الاستدامة يجب أن تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحضارية والسياسية والصحية والتربوية والأمنية. ولعل من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، نذكر (1) التمكين السياسي لكافة أفراد المجتمع. (2) الإندماج الاجتماعي بما يؤدي إلى التعاون في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق التفاعل الاجتماعي الضروري. (3) العدالة في توزيع الدخل والفرص والتعليم والصحة والخدمات. (4) تلبية الاحتياجات الحالية دون التأثير سلبا في تلبية الاحتياجات المستقبلية. (5) الحق في الحياة بدون تهديد الأمان الشخصي من الأمراض المعدية أو الكوارث البيئية أو القمع أو التهجير.

3- العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة (Governance for Sustainability)

وهكذا نرى التحول الجذري في تعريف التنمية من النمو الاقتصادي (رأس المال المادي) إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة (رأس المال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية. من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، لأن الحكم الرشيد هو الوسيلة لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة. والحكم الرشيد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المُستدامة، وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه. ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية، هي (Kemp et al., 2005) (1) تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد

للاقتصاد والمجتمع، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك. (2) تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الاستدامة. (3) توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملاءمة للتنفيذ العملي. (4) تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

لقد نُشرت دراسات تطبيقية حديثة عدة أظهرت أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي (Sindzingre, 2003). ومع ما يُطرح من شكوك حول طرق التحليل التطبيقي التي استندت إليها هذه الدراسات (Khan, 2004)، فما زالت نظرية اقتصادات المؤسسة (Institution Economics Theory) قاصرة عن ربط السياسات والمؤسسات والتغيرات المؤسسية بالنمو الاقتصادي (Helpman, 2004); (North, 2005) and (Avellaneda, 2006).

فعلى سبيل المثال، درس كاتو وآخرون (Kato et al., 2000) كيفية تشجيع الحاكمية الرشيدة لتحقيق التنمية المُستدامة في كمبوديا، وذلك باختبار الحاكمية الرشيدة من حيث المُسألة والشفافية وقابلية التوقع والمشاركة، في كل من القطاع العام والمجتمع المدني والإعلام، في قطاعات إعادة هيكلة المالية العامة وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والقوات المسلحة واللامركزية وإعادة هيكلة النظام القضائي والتكامل الإقليمي. وقد أشارت هذه الدراسة الوصفية إلى بعض المسائل الهامة في الحاكمية التي تؤثر في التنمية في كمبوديا، مثل ضُعف المسألة في القطاع العام ومحدودية العلاقة والتفاعل المُنتج بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية ومركزية الإدارة المالية العامة وضعف مشاركة الأقاليم فيها. وهذا كله سوف يؤدي إلى إيجاد بيئة خصبة للفساد. حيث ناقش خان (Khan, 2004) مسألة الفساد والحاكمية في الدول النامية، وأشار إلى أن اختبارات النظرية الاقتصادية لهذين العاملين قد أظهرت دعماً لبرامج إعادة هيكلة الأسواق بما يؤدي إلى تقليص دور الدولة لتقديم مجموعة صغيرة من الخدمات التي لا يمكن تقديمها من القطاع الخاص. وقد انتقد خان هذه الاتجاهات من حيث فشلها في تحديد العوامل المُسببة للفساد ولفشل الحاكمية في الدول النامية.

وكذلك أكد كيمب وآخرون (Kemp et al., 2005) أنه لا يمكن الافتراض بالحكمة التلقائية للسوق أو أي آلية عمياء أُخرى. إذ يجب الوصول إلى ما هو أبعد من قوى السوق لتأسيس حاكمية فعالة في تحقيق التنمية. ولعل تجربة بعض الدول العربية التي تبنت برامج إعادة الهيكلة تُدلل بشكل واضح عن عجز قوى السوق التلقائية في تحقيق التنمية، لا بل أدت إلى ما هو عكسها من ظهور الفساد المالي وتراجع دور الدولة في تحفيز النمو وضمور الديموقراطية الحقيقية وظهور وحشية العلاقة بين رأس المال والسياسة، وكل ذلك في ظل غياب الاهتمام بالإنسان، بما أدى إلى ظهور الربيع العربي. لأن السعي نحو التنمية المُستدامة، حسب كيمب وآخرون، يجب أن يتضمن تأسيس هياكل للحاكمية والممارسات التي تؤكد وتقود وتُنسق الأعمال الصالحة من خلال تهيئة عوامل جاذبة لشبكة من التفاعلات وعبر جميع المستويات والأحجام.

ويبدو أن كثيراً من الدراسات السابقة، كالمذكورة أعلاه، قد اعتمدت الأسلوب الوصفي لعدم وجود مقاييس معيارية للحاكمية يُمكن استخدامها في ذلك الوقت. وعليه، فقد قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2004) بوضع ستة معايير للحاكمية تم تطبيقها على 199 دولة على أربع فترات هي 1996 و1998 و2000 و2002. وقد تم وضع هذه المعايير بالاستناد إلى مئات المتغيرات عن الحاكمية تم اشتقاقها من 25 مصدر معلومات في 18 منظمة دولية. وفي دراستهم التالية، قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2005) بدراسة العلاقة بين معايير الحاكمية الرشيدة والنمو الاقتصادي، معبرًا عنه بمعدل دخل الفرد، في 209 دول للفترة 1996-2004 ووجدوا معدل ارتباط عالي بينهما، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحاكمية إلى معدلات الدخل. كما اختبروا احتمالية العلاقة السببية العكسية، أي من النمو الاقتصادي إلى معايير الحاكمية، ووجدوا العلاقة ضعيفة، أي أن ارتفاع معايير الحاكمية الرشيدة في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية (Halo Effects) ولكن لأنها تُطبق مبادئ الحاكمية الرشيدة. وفي دراستهم الأخيرة، قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2006) بنشر النسخة المعدلة من معايير الحاكمية الرشيدة الستة، وهي المعايير المذكورة في الجزء السابق أعلاه، وقاموا بتطبيقها على 213 دولة للفترة 1996- منتصف 2005.

ونظراً لأن هذه المعايير شكلت تطوراً جذرياً في تحديد مقاييس للحاكمية، وبالتالي إمكانية استخدامها في تطبيقات الاقتصاد الرياضي، فقد تم استخدامها في دراستنا هذه. وعلى الرغم من اعتراف جراي (Gray, 2007) بالتطور والتحسين الذي جرى على معايير الحاكمية، إلا أنه أكد بأن هناك العديد من الشواهد التطبيقية والنظرية التي تُشكل تحدياً لهذه المعايير. وقد استعرض جراي الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الحاكمية والنمو ووجد بأن الحاكمية قد كانت المحور الرئيس

للعديد من برامج إعادة الهيكلة في الكثير من الدول. وبالتالي، فقد سيطرت هذه النظرة على الدراسات والسياسات التي اعتبرتها الوسيلة لتحفيز النمو والحد من الفقر.

ولكن خان (Khan, 2004 and 2006) أكد بأن برامج الحاكمية الرشيدة قد فشلت في تحديد المكامن الأساسية في الحاكمية لتسريع وتيرة النمو في الدول النامية. فالمؤسسات المُشار لها في الحاكمية الرشيدة هي المعنية بتحسين كفاءة السوق، من خلال تخفيض تكلفة العمليات والحصول على حقوق الملكية وتوثيق العقود وتنفيذها والكفاءة البيروقراطية. ذلك لأن للبيروقراطية ذات الكفاءة تأثير إيجابي بالنمو الاقتصادي (Lovett, 2011). ولكن الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، حتى ذات النمو السريع، ليس لديها مؤسسات قوية لتُحسن الأسواق. ونظراً لهذا الاختلاف الهيكلي بين الدول فلا بد من البحث عن معايير مختلفة تتواءم مع هياكل الدول النامية (Gray and Khan, 2008).

مثل هذه النتائج توصل إليها جانغ (Chang, 2007) الذي أكد بالفشل العالمي لبرامج إعادة الهيكلة التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من الحكومات الغربية منذ الثمانينيات. وذلك لأن هذه البرامج قد اتبعت نفس الوصفة لكل الدول مُغفلة عن قصد الاختلافات المؤسسية بينها. ولقد اعترف العديد من الاقتصاديين، وحتى المتشددين منهم، بأن السياسات الاقتصادية المشتقة من الدول المتقدمة قد لا تُجدي نفعاً في الدول النامية. كما إن الأزمات المالية الكبيرة والمدمرة التي شهدتها العديد من الدول النامية، مثل أزمة المكسيك 1995 وأزمة النمور الأسيوية 1997 وأزمة الروبل الروسي 1998 وأزمة البرازيل 1999 والأرجنتين 2002 والأزمة المالية العالمية 2008، قد ساهمت في زيادة الاهتمام بالمؤسسات المالية وحاكمية الشركات حتى في الدول المتقدمة، مما يعني أن المؤسسات في هذه الدول ليست القدوة لتلك المؤسسات في الدول النامية، وهي بحاجة لمؤسسات نابعة من بيئتها المحلية (Ahrens, 2009) ومتوافقة مع ثقافتها الوطنية. وحتى وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمؤسسات معيارية في الدول النامية المضطرة للاقتراض لم نجد لها وجوداً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في هذه الدول، وذلك لأن هيكل هذه المؤسسات المفروض من مؤسسات الإقراض الدولية غير مُتسق مع هيكل المؤسسات المحلية النابع من البيئة الاجتماعية لكل دولة. وعلى العكس مما أُريد لها، فقد ساهمت هذه المؤسسات الطارئة في انتشار الفساد في الدول النامية، وذلك نظراً لما لديها من أموال سهلة ورخيصة، فقد أصبحت مطمعاً للمتنفذين. وهذا بدوره أدى إلى تراجع النمو. وقد حلل أوجور وداسجوبتا (Ugur and Dasgupta, 2011) الشواهد على العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في 72 دراسة تطبيقية ووجدوا بأن للفساد تأثير سلبي على نمو دخل الفرد في الدول الفقيرة، وأن الفساد عامل تأخير في الدول متوسطة الدخل، حيث يظهر تأثيره غير المباشر بشكل أكبر من تأثيره المباشر.

وهنا تأتي أهمية التشريعات المالية والاقتصادية في تحقيق الحاكمية. فلاحظ بارتل وفاز (Bartle and Vass, 2006) أن استراتيجية الحكومة البريطانية للتنمية المُستدامة المنشورة 2005 بعنوان ضمان المستقبل (Securing the Future) تخلو من أي دور للتشريع الاقتصادي ليس فقط في الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية وإنما أيضاً المساهمة بتحقيق أهدافها. ولكن لكي يتم تحقيق التنمية المُستدامة فلا بد من تعزيز الحاكمية الرشيدة من خلال التأكيد على قدرة التشريعات الاقتصادية على تحقيق أفضل عوائد ممكنة للتنمية، والانخراط التام في مناقشة مسائل التنمية المُستدامة، وإيجاد البدائل الملاءمة للإجراءات المتباينة والمتضادة بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية، وحماية القُدرة الاستهلاكية للمُستهلكين.

الاختبارات والتحليل

يُقدم هذا الجزء اختبارات الدراسة والتحليل، من خلال اشتقاق فرضيات الدراسة، واستعراض بياناتها ونماذج الدراسة ويناقش نتائجها بالتحليل.

1- فرضيات الدراسة

بناءً على ما سبق من تحليل لنظرية المؤسسة الاقتصادية، يمكن اشتقاق فرضيات هذه الدراسة من حيث العلاقة المباشرة للحاكمية الرشيدة والنمو الاقتصادي، وبالتالي يُمكن صياغة الفرضية الأولى على النحو الآتي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعايير الحاكمية الرشيدة والنمو الاقتصادي.

ونظراً لتباين الهياكل المؤسسية بين الدول العربية وتلك المتقدمة، التي وُضعت معايير الحاكمية الرشيدة وفقاً لها، فمن المتوقع أن تكون لبعض معايير الحاكمية الرشيدة تأثير على النمو الاقتصادي أكثر من البعض الآخر. وبالتالي يُمكن صياغة الفرضيات الثانية وحتى السابعة على النحو الآتي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار المشاركة والمسألة والنمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار فعالية الحكومة والنمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار جودة التشريع والنمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار سلطة القانون والنمو الاقتصادي.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الدول العربية لمعيار محاربة الفساد والنمو الاقتصادي.

2- **بيانات الدراسة**

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم تجميع البيانات من دراسات وتقارير المؤسسات والهيئات العربية والدولية، كما هو وارد في مصادر الجداول أدناه. وقد شملت هذه البيانات كل الدولة العربية خلال الفترة 1996-2011، وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (1)
مؤشرات الحاكمية ومعدلها العام في الدول العربية خلال عامي 1996 و2011

الدولة	المشاركة والمسائلة		الاستقرار السياسي		فعالية الحكومة		جودة التشريع		سلطة القانون		مر اقبة الفساد		المعدل العام للحاكمية	
	1996	2011	1996	2011	1996	2011	1996	2011	1996	2011	1996	2011	1996	2011
الجزائر	-1.265	-1.027	-1.857	-1.352	-0.949	-0.655	-0.771	-1.158	-1.193	-0.828	-0.480	-0.561	-1.086	-0.930
البحرين	-0.745	-1.172	-0.420	-0.643	0.632	0.653	0.530	0.801	0.040	0.346	0.166	0.232	0.034	0.036
جيبوتي	-0.849	-1.328	-0.468	0.270	-0.936	-0.963	-0.949	-0.535	-0.960	-0.746	-0.473	-0.298	-0.773	-0.600
مصر	-0.761	-1.127	-0.577	-1.286	-0.206	-0.602	0.010	-0.333	0.047	-0.419	-0.066	-0.676	-0.259	-0.741
ارتيريا	-1.255	-2.158	-1.097	-0.790	-1.199	-1.421	-1.163	-2.220	-0.376	-1.274	0.443	-0.553	-0.775	-1.403
العراق	-1.959	-1.130	-1.862	-1.955	-1.947	-1.152	-2.023	-1.097	-1.513	-1.500	-1.535	-1.225	-1.806	-1.343
الأردن	-0.171	-0.879	-0.154	-0.418	0.122	0.049	0.026	0.250	0.276	0.229	-0.124	0.010	-0.004	-0.126
الكويت	-0.202	-0.539	0.123	0.333	0.133	-0.043	0.065	0.076	0.597	0.498	0.715	0.074	0.238	0.066
لبنان	-0.295	-0.405	-0.760	-1.546	-0.063	-0.327	-0.437	0.017	-0.245	-0.676	-0.469	-0.914	-0.378	-0.642
ليبيا	-1.400	-1.573	-1.085	-1.010	-0.865	-1.469	-1.813	-1.525	-1.061	-1.159	-0.776	-1.308	-1.166	-1.341
موريتانيا	-0.535	-0.954	0.266	-1.187	-0.145	-0.903	-0.546	-0.781	-0.388	-0.887	-0.015	-0.569	-0.227	-0.880
جزر القمر	0.826	0.750	1.039	0.876	0.316	0.755	-0.021	0.843	0.858	0.864	0.544	0.619	0.594	0.785
المغرب	-0.363	-0.712	-0.297	-0.467	-0.033	-0.219	-0.174	-0.094	0.239	-0.209	0.327	-0.260	-0.050	-0.327
عمان	-0.515	-0.992	0.798	0.618	0.550	0.433	-0.066	0.389	0.692	0.626	0.037	0.077	0.249	0.192
قطر	-0.692	-0.960	0.191	1.211	0.465	0.834	-0.065	0.439	0.094	0.777	-0.087	1.025	-0.016	0.554
السعودية	-1.415	-1.843	-0.267	-0.300	-0.255	-0.431	-0.155	0.005	0.246	0.068	-0.635	-0.291	-0.414	-0.465
الصومال	-2.089	-2.088	-2.649	-3.073	-2.095	-2.160	-2.536	-2.378	-2.220	-2.354	-1.740	-1.721	-2.222	-2.296
السودان	-1.885	-1.714	-2.509	-2.609	-1.116	-1.392	-1.364	-1.296	-1.633	-1.259	-1.276	-1.301	-1.631	-1.595
سوريا	-1.331	-1.738	-0.416	-1.839	-0.643	-0.444	-1.202	-0.971	-0.384	-0.659	-0.776	-0.975	-0.792	-1.104
تونس	-0.449	-0.367	0.156	-0.230	0.410	0.016	0.012	-0.178	-0.201	-0.099	-0.221	-0.211	-0.049	-0.178
الإمارات	-0.396	-0.977	0.859	0.957	0.632	0.952	0.734	0.400	0.685	0.464	-0.087	1.085	0.404	0.480
فلسطين	-1.096	-0.976	-0.235	0.474	-1.199	-0.642	-0.923	0.284	-0.110	-0.434	-0.931	-0.829	-0.749	-0.354
اليمن	-0.681	-1.351	-0.540	-1.042	-0.588	-1.135	-0.446	-0.789	-1.347	-1.250	-0.351	-1.180	-0.659	-1.125
الدول العربية	-0.849	-1.098	-0.511	-0.653	-0.390	-0.446	-0.577	-0.428	-0.342	-0.430	-0.339	-0.424	-0.501	-0.580

Source: www.govindicators.org

أ- **معايير كوفمان وزملاءه من البنك الدولي للحاكمية الستة (المشاركة والمسألة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريع، وسلطة القانون، ومر اقبة الفساد ومحاربته) ومعدلها العام، كمؤشرات للحاكمية الرشيدة:** والجدول (1) التالي يُظهر هذه البيانات خلال عامي 1996 و2011، وأما بيانات السنوات الأخرى، فلم يتم إظهارها هنا لضيق المساحة. وعلى أية حال يظهر الجدول تحسنا، وإن كان نسبياً، في مؤشرات الحاكمية الستة في بعض الدول العربية بين عامي 1996 و2011، وخاصةً إذا ما استثنينا الدول المضطربة سياسياً مثل الصومال والسودان واليمن وليبيا وأرتيريا وسوريا والعراق. ولعل أفضل الدول العربية في المؤشر العام للحاكمية هي قطر والإمارات العربية المتحدة. ولعل السبب في تراجع مؤشرات الحاكمية في معظم الدول في عام 2011 يعود إلى الربيع العربي والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيها.

ب- **معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي:** والجدول (2) التالي يُبين هذه المعدلات خلال الفترة 1996-2011. حيث يظهر منه تذبذب معدل النمو الاقتصادي السنوي للدول العربية حول متوسطه الحسابي (5.01%) خلال الفترة. حيث ارتفع من (6.03%) عام 1996 إلى (8.09%) عام 2004 ليتراجع بعدها في الفترة الأخيرة إلى (4.37%) عام 2011. ولعل أكبر معدل للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة هو ما شهدته قطر وبمعدل للفترة يبلغ (12.47%)، يليها العراق، وخاصة خلال التسعينيات من القرن الماضي وبمعدل (7.24%) والسودان والصومال وبمعدل (6.66%) والبحرين (5.65%) والكويت (5.47%) والأردن (5.38%). وأما أقل الدول نمواً فقد كانت جيبوتي (3.07%) واليمن (3.49%) وفلسطين (3.99%).

جدول رقم (2)

معدل نمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفتره 1996-2011

الدولة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	4.10	5.10	2.20	4.70	6.90	5.20	5.10	2.00	3.00	2.40	2.40	3.30	2.50
البحرين	4.11	4.79	5.30	5.26	7.20	5.60	7.80	6.70	8.34	6.30	3.10	4.50	4.50
جيبوتي	-4.12	0.10	0.42	2.62	3.20	3.83	3.17	4.80	5.10	5.80	5.00	5.00	5.00
مصر	4.99	4.04	5.37	2.37	3.19	4.09	4.47	6.84	7.09	7.16	4.69	5.15	1.80
ارتيريا	9.26	1.77	-13.12	3.01	-2.66	1.46	2.57	-0.96	1.43	-9.79	3.88	2.20	8.72
العراق	34.80	37.80	-4.30	-7.80	-41.30	46.50	-0.70	6.20	1.50	9.50	4.20	0.84	9.90
الأردن	2.09	3.01	4.24	5.79	4.18	8.56	8.12	8.11	8.18	7.23	5.48	2.31	5.58
الكويت	0.61	3.66	4.69	3.00	17.32	10.20	10.60	5.20	4.37	4.97	-5.15	3.41	8.19
لبنان	5.14	3.59	1.34	3.37	3.24	7.48	1.00	0.60	7.50	9.27	8.50	7.00	3.00
ليبيا	3.70	3.70	3.70	1.30	13.00	4.40	9.90	5.90	6.00	3.80	2.10	2.10	2.10
موريتانيا	5.82	4.52	-0.43	0.66	5.98	5.75	8.97	18.87	1.61	3.52	-1.22	5.19	4.75
جزر القمر	5.59	6.07	9.03	2.11	3.66	5.75	1.24	3.95	5.88	5.52	3.03	4.13	4.08
المغرب	12.22	7.66	1.59	3.32	6.32	4.80	2.98	7.76	2.71	5.59	4.76	3.68	4.55
عمان	3.05	2.64	5.40	2.57	0.30	3.40	3.99	5.50	6.80	12.80	1.10	4.00	5.50
قطر	7.13	7.13	7.13	7.13	3.49	20.84	7.60	18.60	18.00	17.70	12.00	16.60	18.80
السعودية	3.38	2.83	4.86	0.13	7.66	5.27	5.55	3.16	2.02	4.23	0.10	4.64	6.77
الصومال	5.92	4.31	8.38	5.36	7.14	5.11	6.33	11.29	10.16	6.84	5.98	5.07	4.71
السودان	5.92	4.31	8.38	5.36	7.14	5.11	6.33	11.29	10.16	6.84	5.98	5.07	4.71
سوريا	4.40	6.34	2.74	5.90	0.60	6.90	6.20	5.00	5.70	4.50	6.00	3.20	3.20
تونس	7.15	4.97	4.30	1.70	5.47	5.96	4.00	5.65	6.26	4.52	3.10	3.00	-1.80
الإمارات	5.80	0.29	10.85	2.43	8.80	9.57	4.86	9.91	3.21	3.29	-1.61	1.43	4.90
فلسطين	2.90	12.06	-5.55	-10.08	6.11	6.24	6.28	8.11	8.18	7.23	5.48	2.31	2.58
اليمن	4.63	6.01	6.18	3.94	3.75	3.97	5.59	3.17	3.34	3.65	3.87	7.70	-10.48
الدول العربية	**6.03**	**5.81**	**3.16**	**2.24**	**3.51**	**8.09**	**5.30**	**6.85**	**5.94**	**5.78**	**3.60**	**4.43**	**4.37**

المصدر: البنك الدولي (www. Worldbank.org)

فالنمو الذي حققته الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف العقد الأول من هذا القرن قد تآكل بفعل التضخم، وكان متقلب وغير مستقر، حتى أن الدول العربية قد تخلفت عن كثير من الدول النامية التي كانت تسبقها قبل ذلك، عدا عن تراجعها عما كانت عليه قبل منتصف الثمانينيات (Elbadawi, 2005). ولكن بعد الطفرة النفطية الثانية، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، عاد النمو للارتفاع بشكل ملاحظ وتنامت الاقتصادات العربية. ومع ذلك لم تتحقق التنمية الاقتصادية، كما تزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدولة الواحدة، ولم تتوزع مكاسب التنمية على الجميع. ونظراً لضعف التشريعات انتشر الفساد، وبدأت الشعوب بالتظاهر وظهر تسونامي الربيع العربي.

ج- **معدل نمو السكان:** نظراً لإمكانية تأثير النمو السكاني في النمو الاقتصادي، وبهدف عزل مثل هذا المتغير حتى نتمكن من معرفة تأثير الحاكمية الرشيدة ومعاييرها على النمو الاقتصادي، فقد تم إدخال هذا المتغير كعامل ضبط (Control Variable) في الاختبار. والجدول (3) التالي يُظهر النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011. حيث يظهر الجدول ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي للدول العربية في منتصف الفترة (3.38% عام 2005) عن بدايتها (2.28% عام 1996)، ثم تراجعه في الفترة الأخيرة (2.4% عام 2011) إلى مستويات مشابه لبداية الفترة. ولعل أكبر معدل للنمو السكاني هو ما شهدته قطر وبمعدل للفترة يبلغ (9.38%)، تليها الإمارات العربية المتحدة وبمعدل (8.23%) والبحرين (6.15%) والكويت (3.32%). وأما أقل الدول نمواً في السكان، فقد كانت تونس (1.04%) والمغرب (1.1%) ولبنان (1.25%).

جدول رقم (3)

معدل النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011

الدولة	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	1.74	1.46	1.43	1.47	1.49	1.50	1.51	1.52	1.53	1.53	1.51	1.47	1.43
البحرين	2.79	3.03	1.81	-0.07	0.79	3.73	7.60	11.29	13.18	12.82	10.56	7.59	4.77
جيبوتي	2.82	3.42	2.82	2.07	1.86	1.79	1.83	1.88	1.90	1.91	1.90	1.89	1.88
مصر	1.69	1.71	1.78	1.85	1.87	1.87	1.85	1.82	1.80	1.78	1.76	1.75	1.73
ارتيريا	1.56	2.75	3.54	4.15	4.23	4.08	3.81	3.50	3.23	3.06	3.00	3.01	3.03
العراق	3.07	3.07	3.07	2.57	2.57	2.57	2.57	3.02	3.02	3.02	3.02	3.02	2.87
الأردن	3.05	3.05	2.47	2.42	2.47	2.41	2.27	2.29	2.23	2.18	2.19	2.21	2.19
الكويت	0.01	4.93	4.40	2.95	2.72	2.91	3.35	3.79	4.02	4.02	3.77	3.36	2.93
لبنان	2.18	1.29	1.41	1.71	1.71	1.58	1.35	1.11	0.91	0.77	0.72	0.73	0.75
ليبيا	1.82	1.80	1.87	1.91	1.95	2.00	2.05	2.13	2.17	2.08	1.82	1.47	1.06
موريتانيا	2.82	2.84	2.88	2.90	2.87	2.82	2.75	2.68	2.61	2.54	2.47	2.40	2.34
جزر القمر	1.02	1.05	0.98	0.86	1.04	0.86	0.80	0.76	0.61	0.65	0.51	0.46	0.40
المغرب	1.46	1.34	1.22	1.11	1.07	1.04	1.03	1.01	1.00	1.00	0.99	1.00	1.00
عمان	1.19	-0.15	0.21	1.03	1.43	1.80	2.13	2.48	2.79	2.92	2.81	2.56	2.26
قطر	2.18	3.72	3.63	2.62	4.59	9.01	13.80	17.53	18.59	16.97	13.50	9.60	6.13
السعودية	1.58	1.23	2.35	3.71	3.98	3.86	3.50	3.11	2.80	2.56	2.43	2.36	2.29
الصومال	1.58	2.85	2.82	2.53	2.42	2.34	2.29	2.22	2.15	2.14	2.19	2.29	2.39
السودان	2.58	2.54	2.42	2.30	2.28	2.32	2.39	2.46	2.52	2.55	2.53	1.90	2.10
سوريا	2.45	2.31	2.67	3.09	3.11	2.94	2.66	2.04	2.04	2.04	2.04	2.04	1.81
تونس	1.46	1.28	1.13	1.11	0.59	0.94	0.97	0.98	0.96	1.01	1.07	1.04	1.04
الإمارات	5.20	5.36	4.60	3.29	4.40	7.29	10.66	13.61	14.78	13.82	11.15	7.93	4.93
فلسطين	4.48	3.48	3.48	3.48	3.48	3.48	3.48	3.48	3.48	2.71	-0.45	-0.37	2.88
اليمن	3.64	2.97	2.95	3.05	3.07	3.06	3.05	3.05	3.05	3.05	3.05	3.06	3.06
الدول العربية	**2.28**	**2.49**	**2.43**	**2.27**	**2.43**	**2.88**	**3.38**	**3.82**	**3.97**	**3.79**	**3.24**	**2.73**	**2.40**

المصدر: البنك الدولي (www. Worldbank.org)

3- نماذج الدراسة ونتائجها

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الحاكمية الرشيدة تقود النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي عامل تابع للحاكمية التي هي عامل مستقل. وبالتالي يُمكن التعبير عن هذه الفرضية بالمعادلة التالية:

النمو الاقتصادي = ق (الحاكمية الرشيدة، النمو السكاني) **(1)**

التي يُمكن اختبارها من خلال معادلة الانحدار التقديرية (Ex-Ante) التالية:

النمو الاقتصادي = أ + ب1 * الحاكمية الرشيدة + ب2 * النمو السكاني + معامل الخطأ **(2)**

حيث: أ = المعامل الثابت، أي معدل النمو الاقتصادي عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفراً.

ب1 = معامل التغير في النمو الاقتصادي مقابل تغير قدره وحدة واحدة في الحاكمية.

ب2 = معامل التغير في النمو الاقتصادي مقابل تغير قدره وحدة واحدة في النمو السكاني.

معامل الخطأ = يمثل الانحراف عن خط العلاقة، وتأخذ قيماً موجبة وأخرى سالبة، ويجب أن يكون متوسطها الحسابي = صفراً. ويوجد هذا المعامل نتيجة لعدم إحاطة أي نموذج بكل المتغيرات التي من الممكن أن تؤدي إلى أو تؤثر في المتغير التابع، أي النمو الاقتصادي.

وقد تم استخدام بيانات الدراسة في اختبار هذه المعادلة، باستخدام البرنامج الإحصائي (® Stata)، وبتطبيق نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت (Fixed-Effect (within) Regression)، فقد ظهرت النتائج، كما في الجدول (4).

يتبين من الاختبار بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير للمعدل العام للحاكمية (ب1) ولمعدل النمو السكاني (ب2) أكبر من قيمة (ت) الجدولية، أي أن كل من (ب1) و(ب2) لا تساوي صفراً. وبالتالي، يمكننا القول بأن هناك علاقة جوهرية بين هذه المتغيرات المُستقلة والنمو الاقتصادي. كذلك يُشير اختبار الخطأ المعياري للتقدير بأن قيمة (ع) أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإن علاقة الانحدار جوهرية ويمكن استخدامها في التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي نتيجة توقع مؤشر الحاكمية العام ومعدل النمو السكاني. كما إن هذين المتغيرين يُفسران معاً أكثر من 14% من التغير في معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وبناء عليه، يُمكن إعادة صياغة المعادلة (2) التقديرية أعلاه لتصبح معادلة تطبيقية (Ex-Post)، كما يلي:

النمو الاقتصادي = 5.23 + 4.33 * الحاكمية الرشيدة + 0.27 * النمو السكاني(3)

وبهدف التأكد من اتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الاقتصادي، وليس العكس، فقد تم عنقدة البيانات (Clustering) واستخدامها في نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي (Random-Effects (GLS) Regression)، وقد ظهرت النتائج مؤكدة لما تم استنتاجه أعلاه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي، كما هو مبين في الجدول (5).

حيث تبين من الاختبار بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير (ب1) و(ب2) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو أقل. كذلك يُشير الاختبار إلى أن معادلة خط الانحدار

جدول رقم (4)
نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت للفرضية الأولى

العامل التابع: معدل النمو الاقتصادي	معامل التغير (ب)	قيمة (ت) المحوسبة	مستوى المعنوية
المعامل الثابت (أ)	*230692و5	15و8	000و0
المعدل العام للحاكمية	*332423و0	13و2	034و0
معدل النمو السكاني	*268755و0	46و2	015و0

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل.
عدد المشاهدات = 182، عدد المجموعات = 14، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13
الخطأ المعياري للتقدير (ع) ((F (2,166) = 6.10 ومستوى المعنوية = 0.0028
معامل التحديد (R2): داخل المجموعات = 6.85%، بينها = 36.16%، المعدل العام = 14.23%.
اختبار معامل الخطأ = صفر: القيمة المعيارية ((F (13,166) = 3.15 ومستوى المعنوية = 0.0003.

جدول رقم (5)
نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي للفرضية الأولى

العامل التابع: معدل النمو الاقتصادي	معامل التغير (ب)	قيمة (ت) المحوسبة	مستوى المعنوية
المعامل الثابت (أ)	536652و4	36و7	000و0
المعدل العام للحاكمية	696435و1	93و1	054و0
معدل النمو السكاني	3116314و0	18و3	005و0

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل.
عدد المشاهدات = 182، عدد المجموعات = 14، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13
معامل التحديد (R2): داخل المجموعات = 5.88%، بينها = 45.19%، المعدل العام = 17.33%.
اختبار الخطأ المعياري: القيمة المعيارية ((Wald Chi2(2) = 30و20 ومستوى المعنوية = 0.0000.

تُمثل العلاقة بين المتغيرات وبنسبة خطأ أقل من 10000/1. وبالتالي، يمكننا التأكيد على أهمية الحاكمية في تحقيق النمو الاقتصادي ويمكن البناء على هذا النموذج في التنبؤ بمعدل النمو الاقتصادي نتيجة توقع مؤشر الحاكمية العام ومعدل النمو السكاني. كما إن هذين المتغيرين يُفسران معاً أكثر من 17% من التغير في معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وبناء عليه، يُمكن إعادة صياغة المعادلة (3) لتصبح كما يلي:

النمو الاقتصادي = 4.54 + 1.70 * الحاكمية الرشيدة + 0.31 * النمو السكاني (4)

وقد تم إعادة التحليل الإحصائي لما ورد أعلاه بإضافة متغير عشوائي (Dummy Variable) يشير فيما إذا كانت الدولة نفطية أم لا (يأخذ القيمة 1 للدول النفطية وصفر لغير ذلك). ولكن جميع النتائج الواردة أعلاه لم تتغير على الإطلاق. وبالتالي يمكن القول بأنه كون الدولة نفطية لا يؤثر في العلاقة السببية بين الحاكمية والنمو الاقتصادي. وهذا يُعزز نتائج الدراسة من حيث إن تأثير الحاكمية على النمو غير مرتبط بدرجة ثراء الدولة، وهي العلاقة السببية ليست تحصيل حاصل.

ولمعرفة أيٍ من مقاييس الحاكمية الرشيدة الستة أكثر تأثيرًا بالنمو الاقتصادي في الدول العربية، فقد تم إعادة كتابة المعادلة (1) أعلاه على النحو الآتي:

النمو الاقتصادي = ق (المشاركة والمسألة، النمو السكاني) (5)

النمو الاقتصادي = ق (الاستقرار السياسي، النمو السكاني) (6)

النمو الاقتصادي = ق (فعالية الحكومة، النمو السكاني) (7)

النمو الاقتصادي = ق (جودة التشريع، النمو السكاني) (8)

النمو الاقتصادي = ق (سلطة القانون، النمو السكاني) (9)

النمو الاقتصادي = ق (محاربة الفساد، النمو السكاني) (10)

وتم استخدام بيانات الدراسة في اختبار هذه المعادلات، كلٌ على حدة، باستخدام البرنامج الإحصائي (® Stata)، وبتطبيق نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي (Random-Effects (GLS) Regression) للبيانات المُعنقدة فقد ظهرت النتائج على النحو المبين في الجدول (6)، حيث كل عمود يُعبر عن اختبار مستقل لإحدى مؤشرات الحاكمية الستة، وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (6)
نتائج اختبار نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت للفرضيات الثانية وحتى السابعة

العامل التابع: معدل النمو الاقتصادي	المشاركة والمسألة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سلطة القانون	محاربة الفساد
معامل التغير (ب)	0.006	0.007	0.101	**0.017***	0.014**	**0.014***
قيمة ت المحوسبة	0.660	1.24	1.20	**2.17**	1.79	2.01
مستوى المعنوية	0.509	0.215	0.229	**0.030**	0.073	**0.045**
معامل التحديد R2	%16.6	%17.60	%16.31	%14.47	%17.47	%18.06
القيمة المعيارية (2) Wald Chi2	16.40	18.07	17.10	20.16	19.40	20.15
مستوى المعنوية للخطأ المعياري	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% أو أقل، (**) ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% أو أقل.
عدد المشاهدات = 182، عدد المجموعات = 14، عدد المشاهدات لكل مجموعة = 13

يتبين من الاختبارات السابقة بأن قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات التغير لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة أقل من قيمة (ت) الجدولية، أي أن قيم (ب) تساوي صفراً. وبالتالي، فإنه ليس لأيٍ من هذه المؤشرات (منفردة) تأثير واضح على النمو الاقتصادي في الدول العربية. وعلى العكس من ذلك، فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير على النمو الاقتصادي. وفي جميع الاختبارات السابقة، كان لمتغير النمو السكاني تأثير على النمو الاقتصادي، وأما المتغير عشوائي (Dummy Variable) الذي يشير فيما إذا كانت الدولة نفطية

أم لا، فلم يكن له تأثير على الإطلاق. وبالتالي يمكن تأكيد القول بأنه كون الدولة نفطية لا يؤثر في العلاقة السببية بين أيٍ من مؤشرات الحاكمية والنمو الاقتصادي.

كذلك، فقد تم اختبار جميع المؤشرات في نموذج واحد على الشكل الوارد في المعادلة (11) التالية:

النمو الاقتصادي = أ + ب1 * المشاركة والمسألة + ب2 * الاستقرار السياسي + ب3 * فعالية الحكومة + ب4 * جودة التشريع + ب5 * سلطة القانون + ب6 * محاربة الفساد + معامل الخطأ (11)

وبإتباع نفس المنهجية المتبعة في الاختبارات السابقة وتطبيقها على النموذج أعلاه، إلا أنه لم يظهر أي تأثير ذو معنوية إحصائية لأي من مؤشرات الحاكمية الستة على النمو الاقتصادي. ويُعزى السبب في ذلك إلى مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-Correlation) في البيانات وانحرافاتها المعيارية، حيث إن جميع مؤشرات الحكم الرشيد في كثير من الدول العربية ضعيفة، بسبب انعدام المشاركة ومركزية الدولة وضعف كفاءة المؤسسات وضعف دور مؤسسات الحكم المحلي، وفساد التشريعات وضيق مساحة الحريات، والمعوقات الاجتماعية والعادات والتقاليد المقيدة وضعف الحوافز الاجتماعية والاقتصادية للإبداع والمخاطرة والمغامرة.

الاستنتاجات والتوصيات

حاولت هذه الدراسة كشف العلاقة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد تطرق البحث إلى تحليل خصائص الحكم الرشيد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. وقد تبين بأن تطبيق مبادئ الحاكمية الرشيدة بهدف تحقيق التنمية المُستدامة عملية كبيرة وتحدي شاق للدول، وذلك لأنها تتطلب تحويلاً للمجتمعات وإعادة هيكلة للمؤسسات. وهذا بالطبع لن يكون مجرد قرار، ولكنها عملية مستمرة ومتواصلة وبحاجة إلى خطة ذات نظرة طويلة الأجل، يشترك في وضعها وتبنيها الجميع، حتى يُضمن نجاحها. وبعكس ذلك، فلن تنتج سوى مؤسسات ذات هياكل غريبة عن المجتمع وغير مقبولة في ثقافته.

كما سعت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة باستخدام الانحدار المتعدد ذو التأثير الثابت. وقد تم تطبيقه على بيانات البنك الدولي عن الحاكمية الرشيدة والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011. التي أظهرت بياناتها تصدر دولة **قطر** لكافة الدول العربية ليس فقط في النمو الاقتصادي والسكاني وإنما أيضاً في مؤشرات الحاكمية الرشيدة، تلتها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة. وبهدف التأكد من اتجاه العلاقة من الحاكمية للنمو الاقتصادي، وليس العكس، فقد تم عنقدة البيانات واستخدامها في نموذج الانحدار المتعدد ذو التأثير العشوائي، الذي أكدت نتائجه ما تم استنتاجه من حيث وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وقد أظهر التحليل عدداً من الحقائق حول العلاقة بين الحاكمية والنمو الاقتصادي. أولاً: أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وهذه النتيجة متفقة مع ما هو متداول في الدراسات السابقة، أُنظر على سبيل المثال دراسة فيرسباغن (Verspagen, 2012) ودراسات كوفمان وزملاؤه (Kaufmann et al., 2005 and 2006) ودراسة كاتو وزملاؤه (Kato et al., 2000). ولعل الأهم من ذلك، هو أن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ تُشير النتائج إلى أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. وثانياً: ليس جميع مؤشرات الحاكمية (منفردة) على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الاقتصادي. فقد تبين بأن مؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد ذات تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الدول العربية. بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح.

ولعل الحقيقة الثانية التي أظهرتها النتائج التطبيقية لهذه الدراسة مثيرة للاهتمام. فمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ذات طابع سياسي ومرتبطة بمستوى ديموقراطية الدولة. ولعل ضعف تأثير هذه المؤشرات في النمو الاقتصادي بالدول العربية ينبئ ليس فقط بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديموقراطي، وإنما قد يُشير أيضاً إلى عدم ملاءمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي

السياسي. وعلى أية حال، فالنموذج القياسي المُستخدم في هذه الدراسة، كما في غيرها من الدراسات المماثلة، يقيس التأثير المباشر لمؤشرات الحاكمية على النمو الاقتصادي. ولكن، يمكن أن يكون هناك تأثير غير مباشر لهذه المؤشرات لم يتم قياسه. وهذا مدعاة للمزيد من البحث في صلاحية هذه المؤشرات للحكم على علاقتها بالنمو الاقتصادي، وخاصة في مجتمعات ذات ثقافة متميزة موغلة بالتاريخ، وليس من السهولة تحويلها إلى المستقبل بدون تكاليف كبيرة.

وبناءً على التحليل والاختبارات، فإن هذه الدرسة توصي بما يلي:

1- تطبيق مبادئ ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات بالدول العربية، الحكومية والخاصة.

2- اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات بالدول العربية، الحكومية والخاصة.

3- إنشاء أجهزة رقابية متخصصة، للمُسألة والمحاسبة، ذات استقلالية مالية وإدارية، وبصلاحيات قانونية.

4- تشجيع المبادرات والابتكارات والإبداعات لدى الشباب العربي.

5- الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في كافة المؤسسات بالدول العربية، الحكومية والخاصة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية

- إبن منظور. (د. ت). ***لسان العرب***، طبعة دار المعارف، سلسلة الروائع 1.
- توفيق، راوية. (2005). ***الحكم الرشيد والتنمية في إفريقية: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد***، معهد البحوث الإفريقية
- العبد، جورج. (2004). ***عوامل و آثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شريف، أثير أنور. (2008). **دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق: دراسة حالة**، ***أُطروحة دكتوراه***، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- كريم، حسن. (2004). مفهوم الحكم الصالح، ***مجلة المستقبل العربي***.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Adetiba1, Toyin Cotties and Aminur Rahim. (2012). Good Governance and Sustainable Socio-political Development in Nigeria: A Discourse, ***Research on Humanities and Social Sciences***, Vol. 2, No.10, pp. 132-143.
- Ahrens, Joachim. (2009). ***Governance, Institutional Change, and Economic Policy.*** Working Paper, Private University of Applied Sciences, Goettingen and European Business School International University, Department of Economics, Oestrich-Winkel, March.
- Ajlouni, Moh'd Mahmoud. (2007). "Corporate Governance and Performance: The Case of Jordanian Stock Companies", in Ahmed, Allam (Editor), ***Managing Knowledge, Technology and Development in the Era of Information Revolution***, Griffith University, Australia and World Association for Sustainable Development, UK, pp. 554-569
- Alter, Rolf. (2003). ***Public Governance For Investment Public Governance and Territorial Development***, OECD Press, Paris.
- Avellaneda, Sebastian Dellepiane. (2006). ***Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom***, Paper Presented at the Forum de Recerca, Department de Ciencies Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3rd ed. Mayo.
- Barro, Rober. (1996). "Democracy and Growth", ***Journal of Economic Growth***, Vol. 1, No. 1, pp. 1-27.
- Bartle, Ian and Peter Vass. (2006). ***Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance***, UK: University of Bath, Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research, Report No. 18, October.
- Chang, Ha-Joon. (2007). "Institutional Change and Economic Development: An Introduction (Chapter 1)", in Ha-Joon Chang (Editor), ***Institutional Change and Economic Development***, NY, USA: United Nation University Press, pp. 1-14.
- Daradkah, Demeh and Moh'd Ajlouni. (2013). "Corporate Governance and Dividend Policy: Evidence from the Jordanian Banking Sector", A Research Paper Presented in: ***The Third Conference of the Department of Banking and Finance, Corporate Governance and Social Responsibility in the Emerging Markets***, Yarmouk University, Irbid, Jordan, 18-19 April.
- Elbadawi, Ibrahim A. (2005). "Reviving Growth in the Arab World", ***Economic Development and Cultural Change***, January.

- Gray, Hazel. (2007). ***Governance for Economic Growth and Poverty Reduction: Empirical Evidence and New Directions Reviewed***, Department for International Development, World Bank June, LSE Research Online.
- Gray, Hazel and Khan, Mushtaq (2010) Good governance and growth in Africa: what can we learn from Tanzania? In: Padayachee, Vishnu, (ed.) ***The Political Economy of Africa***. Routledge, London, UK, pp. 339-356. ISBN 9780415480383
- Helpman, E. (2004), ***The Mystery of Economic Growth***. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Hitt, A.; Ireland R. Duane and Robert E. Hokinson. (2003). ***Strategic Management: Competitiveness and Globalization***, USA: Thomson, South—Western, 5th edition.
- Kato, Toshiyasu; Jeffrey A. Kaplan; Chan Sophal and Real Sopheap. (2000). ***Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development***, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.
- Kaufmann, Daniel; Aart Kraay and Massimo Mastruzzi. (2010). ***The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues***, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, *http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm2abstract_id=1682130*
- Kaufmann, Daniel; Aart Kraay and Massimo Mastruzzi. (2006). ***Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005***, The World Bank, September.
- KKaufmann, Daniel; Aart Kraay and Massimo Mastruzzi. (2005). ***Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data***, The World Bank, August.
- KaKaufmann, Daniel; Aart Kraay and Massimo Mastruzzi. (2004). ***Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002***, The World Bank, April.
- Kaufmann, Daniel; Aart Kraay and Zoido-Lobatón Pablo. (1999). ***Governance Matters***. The World Bank Policy Working Paper No. 2196.
- Kemp, René; Saeed Parto and Robert B. Gibson. (2005). "Governance for Sustainable Development: Moving from Theory to Practice", ***International Journal of Sustainable Development***, Vol. 8, No. 1/2, pp. 12-30
- Khan, Mushtaq H. (2004). "Corruption, Governance and Economic Development", in K.S. Jomo and Ben Fine (Editors), ***The New Development Economics***. New Delhi: Tulika Press and London: Zed Press, pp. 1-20
- Khan, Mushtaq H. (2006). "Governance and Development", Paper Presented at: ***The Workshop on Governance and Development***, Organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November.
- Knack, Stephen and Philip Keefer. (1995). "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures", ***Economics and Politics***, Vol. 7, No. 3, pp. 207-227.
- Landman, T. and J. Hausermann. (2003). ***Map-Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators of Democracy and Good Governance***, Colchester: Human Rights Centre, University of Essex.
- Lovett, Kelly. (2011). ***Institutional Design and Economic Growth: The Relationship between Bureaucracy and Economic Performance in a Global Economy***, March
- Matheson, Alex. (2004). "Models Public of Budgeting and Accounting Reform", ***OECD journal on Budgeting***, Vol. 2, Supplement 4.
- Mauro, Paolo. (1995). "Corruption and Growth", ***Quarterly Journal of Economics***, Vol. 110, No. 3, pp. 681-712.
- North, D. (2005). ***Understanding the Process of Economic Change***. Princeton University Press.

- North, Douglass C. (1990), ***Institutions, Institutional Change and Economic Performance***, Cambridge: Cambridge University Press.
- North, Douglass C. and Robert P. Thomas. (1973). ***The Rise of the Western World: A New Economic History***, Cambridge: Cambridge University Press.
- OECD. (1995). ***Governance in Transition: Public Management in OECD Countries***, OECD/ PUMA, Paris.
- Olson, Mancur. (1982). ***The Rise and Decline of Nations***. London: Yale University Press.
- Olson, Mancur. (1997). "The New Institutional Economics: The Collective Choice Approach to Economic Development", in Christopher Clague (editor), ***Institutions and Economic Development***, Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Parihar, Surinder Singh. (2012). "Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage", ***International Journal of Economic Research***, Vol. 3, No. 5, pp. 13-21
- Riley, Thomas B. (2003). "E-Covernment vs. E-Governance: Examining the Differences in a Changing Public Sector Climate", ***International Tracking Survey***, Ottawa, Canada.
- Sindzingre, Alice. (2003). ***Institution and Development: Some Theoretical Elements.*** Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS, Paris), May.
- Uddin, S. and J. Choudhury. (2008). "Rationality, Traditionalism and the State of Corporate Governance Mechanisms: Illustrations from a Less Developed Country", ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, Vol. 21, No. 7, pp. 1026–1051.
- Ugur, Mehmet and Nandini Dasgupta. (2011). ***Corruption and Economic Growth: A Meta-analysis of the Evidence on Low-income Countries and Beyond***, MPRA Paper No. 31226, Posted 1. June 2011 15:51 UTC
- Ukaga, Okechukwa; Chris Maser and Michael Reichenbach. (2010). ***Sustainable Development: Principles, Framework and Case Studies***, London: Taylor and Francis, CRC Press.
- United Nations Development Programme, UNDP. (2002). ***Arab Human Development Report (AHDR) 2002: Deepening Democracy in a Fragmanted World***. New York, USA: Oxford University Press.
- Verspagen, Bart. (2012). ***Stylized Facts of Governance, Institutions and Economic Development: Exploring the Institutional Profiles Database***, UNU-MERIT Working Paper Series No. 2012-036, French Development Agency (AFD) and the Maastricht Graduate School of Governance (Maastricht University – UNUMerit), The Netherlands.
- Weiss, T. (2000). "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges", ***Third World Quarterly***, Vol. 21, No. 5, pp. 795-814.
- World Bank. (2012). ***The Worldwide Governance Indicators, 2012 Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2011***, www.govindicators.org
- World Bank. (2012). ***GDP Growth Rate Indicators World 1960-2011***, www. worldbank.org
- World Bank. (2012). ***Population Growth Rate World 1960-2011***, www. worldbank.org
- World Bank. (1992). ***Governance and Development***, The World Bank, Washington.
- World Commission on Environment and Development, WCED. (1987). ***Our Common Future***. Oxford University Press, p8. Also see: http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd13/csd13.htm.

The Impact of Good Governance On Economic Development Sustainability In the Arab Countries

Prof. Dr. Moh'd Mahmoud Ajlouni
Professor of Finance
Dept. of Banking and Finance
Vice-Dean, Faculty of Economics and Administrative Sciences
Yarmouk University
Hashemit Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aims at investigating the impact of good governance on economic growth and development sustainability. The importance of which is derived from what most Arab countries are witnessing nowadays, i.e. Arab Spring, which aimed at acheiving good governance and preventing corruption. Thus, this study discusses the features, principles and indicators of good governance and its relationship with economic growth, on the short-run, and the ability of sustaining economic development, on the long-run.

For the purpose of the study, the six measures of Kaufmann et al. (2010) world-wide governance index are collected for all Arab countries, and used. These are voice and accountability, political stability and absence of violence, government effectiveness, regulatory quality, rule of law and control of corruption.

The study developed an economitrics model that measures such relationships. It applies fixed-effect multi-regression on good governance and economic growth indicators of Arab countries during (1996-2011). Furthermore, to test the direction of the relationship from good governance to economic growth, the data is clustered and re-used in random-effect multi-regression.

The result shows that good governance has an impact on economic growth, and that the latter is positively related to institutional development effectiveness and governance. These conclusions are not influenced by how much wealthy is the country. Also, the results produced by fixed-effect model are almost the same of those produced by random-effect model. Moreover, not all good governance indicators have the same degree of effect on economic growth. The Rule of law and corruption have a significant impact on economic growth; while that voice and accountability, political instability and violence and government effectiveness have weak effect. Such results can be explained by the weakness of the political structures in the Arab countries.

Keywords: Good Governance; Economic Development in Arab Countries.